

إصدار المعايير المحاسبية الدولية في ظل بيئة سياسية متغيرة

أ.م.د. حيدر علوان كاظم*

المستخلص

للبيئة دور مهم وأساس في تطور المحاسبة، فالمتتبع لتأريخها يجد بأن المحاسبة طالما كانت نتاجاً لبيئتها وفي الوقت ذاته قوة فاعلة ومؤثرة في تغييرها، ومع كونها إجمالاً تمثل نتاجاً دولياً مشتركاً إلا إنها عادةً ما توصف وفقاً لخصائص البيئة التي تعمل فيها، وفي الآونة الأخيرة ظهر اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين باتجاه دراسة البعد السياسي وما يمكن أن ينجم عنه من ضغوطات كمشكلة تواجه عملية إصدار المعايير المحاسبية، وعليه فإن المرء قد يجد بأن تلك المعايير سوف لن تكون موضوعية بالمستوى المرغوب أو المتوقع، وإنما تأتي عادةً متأثرة بقرارات الأطراف ذات المصلحة بعملية إصدارها، حيث يحاول كل منهم السيطرة على هذه العملية من أجل الحصول على نتائج مفضلة من قبله، وهذا ما أوجد بدوره معايير مرنة تتضمن عدداً كبيراً من البدائل المحاسبية لمعالجة مشكلة واحدة، فأصبحت تلك المرونة في المعايير تصب في تحقيق ما يمكن وصفه بالفساد المحاسبي نظراً لما يمكن أن ينجم عنها من آثار سلبية نتيجة سوء الاستخدام. ولذلك جاء هذا البحث ليقدم تحليلاً معمقاً للموضوع، إذ تم من خلاله اختبار الفرضيات عند درجة حرية 0.05 وبانحراف معياري يتراوح بين 0.854 – 0.962 ومتوسط درجات يتراوح بين 3.669 – 3.848، حيث ثبت إن للبعد السياسي أولوية واضحة في التأثير على عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية، وأن هناك أطراف مستفيدة من خارج الأطر المهنية الرسمية تؤثر بشكل أساسي على عملية إصدار تلك المعايير وبالتالي ضعف موضوعيتها في مواجهة المشاكل التي تعاني منها المهنة اليوم. وأوصى البحث بضرورة زيادة الاهتمام بالدراسات حول موضوع عولمة المعايير المحاسبية والآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن الضغوطات السياسية التي تمارسها بعض اللوبيات على الجهات المصدرة للمعايير وانعكاسها المحتمل على التطبيقات المحاسبية في الدول التي تنبني وتطبق مثل تلك المعايير.

الكلمات المفتاحية: البيئة السياسية المتغيرة، إصدار المعايير المحاسبية الدولية، الفساد المحاسبي.

Issuance of IPSAS in a changing political environment

Abstract

The environment has an important and essential role in the development of accounting. The tracer of its history finds that accounting has always been a product of its environment and at the same time an effective and influential force in changing it. Researchers are increasingly considering the political dimension and the resulting pressures as a problem facing the process of issuing accounting standards. Therefore, one may find that these standards will not be objective at the desired or expected level, but are usually influenced by the decisions of the concerned parties. Each of them tries to control this process in order to obtain favorable results by them, which in turn created flexible standards that include a large number of accounting alternatives to address a single problem, so that flexibility in the standards to achieve what can be described as accounting corruption. Therefore, this research provides an in-depth analysis of the topic, through which the hypotheses were tested at a freedom level of 0.05 with a standard deviation of 0.854 - 0.962 and an average score of 3.669 - 3.848, where it was proved that The political dimension has a clear priority in influencing The process of issuance of international accounting standards, and that there are beneficiaries outside the formal professional frameworks mainly affect the process of issuing these standards and thus weak objectivity in the face of the problems faced by the profession today. The research recommended the need to pay more attention to studies on the subject of globalization of

* جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد .
مقبول للنشر بتاريخ 2019/2/18

accounting standards and the negative effects that can It is due to the political pressures exerted by some lobbies on the issuers of the standards and their potential impact on the accounting applications in the countries that adopt and apply such standards.

Keywords: changing political environment, issuance of international accounting standards, accounting corruption.

المقدمة..

تمتلك المحاسبة نوعاً من التأثير المتبادل مع بيئتها المحيطة، فهي تؤثر بالبيئة كما إنها تتأثر بما يدور في تلك البيئة من تغيير، ويدفع هذا إلى الاعتقاد بأن عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية سيكون لها بعدان: الأول هو بُعد تقني والثاني سيتعلق بالطبيعة السياسية، وهذا ما يدفعنا باتجاه طرح تساؤل مهم يتمحور حول فيما إذا كان هناك علاقة تأثير حيوية بين السياسة والمحاسبة؟، وبمراجعة الأدبيات نجد إن في هذا قد تتبلور عدة توجهات فكرية، أحداها يشير إلى إن المحاسبة كمهنة ينبغي أن تتحلى بالموضوعية، وبالتالي ينبغي عليها أن لا تأخذ بالاعتبار البعد السياسي بالحسبان، ولذلك فإن الجهات المصدرة للمعايير المحاسبية ينبغي أن تهمل الأخذ بالتأثيرات السياسية المرافقة لعمليات إصدار المعايير، بينما يرى آخرون إن المحاسبة ليست تجريدية بطبيعتها، وإن المحاسبين على وجه العموم لا يمكن لهم أن يتخلوا عن علاقاتهم الاجتماعية مع أفراد المجتمع بضمنهم أصحاب المصالح، وعادةً ما تتأثر قراراتهم بأراء أولئك الأفراد، وهم يسعون من خلال ذلك إلى تعظيم منفعتهم الشخصية، وعليه يصبح القول بأن الجهات المصدرة للمعايير عادةً ما تتأثر بشكل أو بآخر بإرهاصات سياسية أمراً مقبولاً ووارداً على نطاق واسع.

إن إصدار المعايير المحاسبية الدولية بالانسجام مع رغبات جهات معينة – ذات مصلحة في التأثير على عمل اللجان المختصة بإصدار المعايير – قد ينتج عنه ما يمكن وصفه بالفساد المحاسبي، نظراً لما يخلقه ذلك من مرونة بالمعايير بسبب تعدد الطرائق والإجراءات المحاسبية واختلافها وحتى تعارضها في بعض الأحيان، وعليه أصبح لزاماً علينا أن نتعرف على أهمية عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية التي أضحت تمثل أساس رسم السياسات والممارسات المهنية في العديد من بلدان العالم في الوقت الحاضر، والبحث فيما إذا كانت تلك المعايير تحمل في طياتها أبعاداً سياسية ملموسة، وما هو جوهر الأثر السياسي المسلط على عملية إصدار المعايير المحاسبية في ظل البيئة الدولية المتغيرة؟، وهل إن المعايير المحاسبية الدولية الحالية معولمة بطبيعتها أم مسيسة؟، ولأجل البحث عن إجابات محددة على مثل هكذا تساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول منها لعرض المنهجية العلمية المتبعة وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة والتي أمكن للباحث الاطلاع عليها، كما خصص الثاني لدراسة الواقع الحالي لعمليات إصدار المعايير المحاسبية الدولية في ظل البيئة المتغيرة، فيما خصص المبحث الثالث ليعرض الجانب التحليلي للبحث وما توصل إليه من استنتاجات.

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

تعد المنهجية ركيزة البحث العلمي الأساسية لجانيه النظري والتطبيقي، مما يتطلب صياغتها مع ما ينسجم مع فقرات ومفصل البحث والتي تعطي انطباعاً وإيضاحاً قابلاً للفهم لدى المتلقي من خلال وصف إشكالية البحث وأهميته وما يهدف إليه وفرضياته، والتي يمكن بيانها بالشكل الآتي:

أولاً: مشكلة البحث: إلى وقت قريب، كان يعتقد بأن المحاسبة موضوع غير سياسي، وإن التفكير بالبعد السياسي في إطار عمليات إصدار المعايير المحاسبية يعد خطأ منهجياً فادحاً، وقد أوجد هذا النمط من التفكير إدراكاً متواضعاً لدى العديد من الباحثين لأهمية دراسة البعد السياسي وأثاره السلبية المحتملة على مجمل الأداء المحاسبي، ولكن ومنذ مطلع ستينيات القرن الماضي اتجه المحاسبون بأنفسهم نحو الاعتراف بوجود هذا البعد في الإطار المهني، حيث يشير واقع الحال إلى تعرض الجهات المعنية بإصدار المعايير المحاسبية الدولية إلى تدخل العديد من القوى من خارج المهنة في عملها الخاص بإصدار المعايير، وهو الأمر الذي أدى تالياً إلى إيجاد معايير محاسبية تفتقد لسمتي الحياد والموضوعية بشكل كبير، وما خلفه ذلك من انعكاسات سلبية في مجال محاربة الفساد الإداري والمالي. ونظراً لكون المحاسبة ذات علاقة بتأثير متبادل مع بيئتها المحيطة، ولأن الجهات المعنية بتنظيم المهنة قد اتخذت القرار بالتحول إلى الاعتماد الكامل على تلك المعايير في غضون السنتين القادمتين فقد أصبح لزاماً علينا البحث عن إجابات محددة للعديد من التساؤلات التي تشغل تفكير واضعي السياسات، والتي يمكن إيجازها بما يأتي:

1. هل أصبح الحديث عن وجود البعد السياسي في الإطار المحاسبي أمراً بديهياً في ظل نظام العولمة؟

2. هل يمكن للبعد السياسي أن يؤثر سلباً على عملية إصدار المعايير المحاسبية على الصعيد الدولي؟

3. ما هي الآثار المحتملة التي يمكن أن تنجم عن وجود معايير محاسبية دولية مسيسة بطبيعتها؟

ثانياً: أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأغراض الآتية:

1. دراسة أثر البعد السياسي على صياغة المعايير المحاسبية الدولية في ظل نظام العولمة،

2. بيان الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن تبني وتطبيق معايير محاسبية دولية مسيسة بطبيعتها في البلدان النامية.

3. دراسة العلاقة بين مفهوم الفساد المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.
ثالثاً: فرضيات البحث: لأجل تحقيق أهداف البحث سيتم اختبار مصداق الفرضيات الثلاث الآتية:
1. الفرضية الأولى: للبعد السياسي أولوية في التأثير على عملية صياغة المعايير المحاسبية الدولية.
2. الفرضية الثانية: يمكن للمحاسبة في جانبها التطبيقي أن تتأثر سلباً بتردي مرتكزاتها الفكرية المستمدة من بيئة تسودها ظاهرة الفساد المحاسبي.
3. الفرضية الثالثة: للبيئة السياسية السائدة في ظل نظام العولمة علاقة عكسية بموضوعية المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB).
رابعاً: أهمية البحث:
تتبع أهمية البحث من أهمية أهدافه، وبشكل متوازي من أهمية موضوع المعايير المحاسبية الدولية، وما يمكن أن ينتج عنها من ممارسات مهنية تنعكس على مجمل واقع العمل المحاسبي في دول العالم المختلفة، ويعتبر هذا الموضوع من بين أكثر الموضوعات إثارة للجدل في الفكر المحاسبي حالياً، ولأن المحاسبة نظاماً مفتوحاً على البيئة المحيطة لذا فإن التأثيرات المستمرة من الجهات المصلحية على لجان إصدار المعايير سيكون لها الأثر الملموس على مدى جودة مخرجات النظام المحاسبي سواء من حيث الشكل أم المضمون، إن العملية السياسية الجارية لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية ومواءمة هذه المعايير مع عناصر ومقومات البيئة المحلية للبلدان المختلفة له آثار بعيدة المدى وقد يرجع ذلك إلى تأثير الحكومة والمجالس والشركات والهيئات التنظيمية المعنية بالسيطرة على عملية إصدار المعايير المحاسبية، لذا اهتم الباحث بهذا الموضوع الجوهرى وما يمكن أن يكون له من نتائج سلبية على قرارات المستثمرين والإطراف الأخرى المستفيدة من المعلومات المحاسبية والمعتمد إنتاجها وتوصيلها بشكل أساسي على مدى موضوعية المعايير المحاسبية المنظمة.
خامساً: دراسات سابقة..
جذبت عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية اهتمام العديد من الباحثين على مر السنين، حيث تم إجراء الكثير من الدراسات على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الدولي..
1. فيعتقد كل من الججاوي والعبده (2005)، بأن هناك ظاهرة خفية بين السياسة والمحاسبة تؤدي الى علاقة مؤثر ومتأثر بين الاثنين وتمتد هذه الظاهرة لتشمل ليس المستوى المحلي حسب بل الى المستوى العالمي للوصول الى ما يسمى بالعولمة وما لها من انعكاسات على المحاسبة.
2. ويرى Jamburia & Lankeviciute (2015)، إن الهيئات تؤثر في صياغة المعايير المحاسبية الدولية والخاصة بمعيار الإيجار وتحديد ما إذا كانت الجهات المهنية المختلفة تؤثر على التغييرات في عملية وضع معايير التأجير وإلى أي مدى، وأنها توفر فهماً متعمقاً للتأثيرات السياسية في جميع مراحل تطوير معيار المحاسبة التأجير.
3. في حين يبين Zhang (2010) إن البيئة السياسية في الصين تحاول التأثير لأغراض الحصول على التقارب الدولي للمعايير المحاسبية ولتحقيق أهداف الأعمال التجارية الجديدة في الصين وفعلاً حصلت المعايير المحاسبية إلى تقارب جوهرى مع معايير التقارير المالية الدولية على الرغم من بعض العوامل المؤثر كالاقتصاد والقانون والثقافة والسياسة.
4. ويؤكد كل من Deaconu and Buiga (2011) ضرورة التمييز بين نظم المحاسبة الأوروبية والأنجلو سكسونية وتأثيراتها ويختبر موضوعية المعيار المحاسبي في إطار البيئة الاقتصادية والقانونية وكذلك توضيح العوامل الثقافية والتأثيرات السياسية في المحاسبة ودورهم في رسم القواعد المحاسبية، مع إجراء دراسة تجريبية لقياس درجة التوافق بين القواعد المحاسبية والعوامل السياسية والعوامل الاقتصادية والقانونية والثقافية.
5. ويعزز القول Ahmad (2015) لبيان آثار الضغط على المعايير المحاسبية من خلال الدراسة والتحقيق في محددات الضغط ومقارنة حجم التأثير مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية، واثار البيئة المحيطة على قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما يلخص البحث أهم المحددات الرئيسية للضغط على المعايير المحاسبية .
أما البحث الحالي فيرى إن المحاولات في الدراسات أعلاه غير كافية لتسليط الضوء على حجم تأثير البيئة السياسية المتغيرة في إصدار المعايير المحاسبية الدولية، مع بيان ما ينتج عن ذلك التأثير ما يسمى بالفساد المحاسبي، بالإضافة إلى إجراء دراسة تحليلية لبيان حجم التأثير واختبار مصداقية فرضيات الدراسة.

المبحث الثاني : إصدار المعايير المحاسبية الدولية في بيئة متغيرة

أولاً : العوامل البينية وأثرها على المحاسبة:

إن النظم الاجتماعية ذات التنظيم الضعيف لا تمتلك تلك الأهداف الواضحة، لذا فهي أكثر عرضة للنزاعات ومن هنا نشأت السياسة لعدة عوامل أهمها : تطور هيكل السلطة وطبيعة العلاقات مما تطلب إشراك الجهات التنظيمية الفاعلة على مدى فترة طويلة من الزمن ، كذلك وجود بيئة عمل معقدة ومتغيرة مثل الاستثمار في البلدان الأجنبية وبالتالي تزداد الصراعات حول السلطة بين مختلف مجموعات المصالح أو حتى داخل النظام الفرعي ممن يملك

القرار , ومن تلك العوامل أيضاً ندرة التنظيم وقلة الموارد مما يجعل الوحدة في وضع حرج وهذا يجعل تلك النزاعات تزداد , كل تلك العوامل وغيرها أوجد السلوك السياسي وتأثيره لذا يعرف السلوك السياسي بأنه ذلك السلوك المتبع من قبل الأفراد أو الجماعات داخل الوحدة الاقتصادية لحل تلك النزاعات كتقاسم الموارد في الوحدة أو لتحقيق امتيازات , وأيضاً يوضح السلوك السياسي بأنه استخدام عدة عوامل كالتمايز الهيكلي وتقسيم العمل وأي اختلافات بين المالكين (Sykianakis & Bellas, 2011 : 4)

ويعرف السلوك السياسي بأنه تفويض سلطة صنع القرار إلى الهيئات التنظيمية للخروج بحلول لمشاكل الوحدة الاقتصادية (Buthe & Mattli , 2005 : 402)
ثم تطور المفهوم لتصبح علم السياسة ذا نطاق واسع ويعرف بأنه تقاطع للأجزاء الرئيسية من موضوعات العلوم الاجتماعية ذات الطبيعة السياسية لعلم الاجتماع والاقتصاد والفلسفة. (الجاوي والعبد الله , 2005 : 2) ويرى الباحث إن السياسة ربما تكمن في البعد التنظيمي المؤثر في توجيه قرارات الآخرين وذلك لتحقيق أهداف الموجه لتلك السياسة سواء كان سلباً أم إيجاباً .

ثانياً : العوامل المؤثرة في نجاح السياسة:

1. وعلى الرغم من أن السياسة ذات تأثير إلا أن هناك عوامل قد تؤثر على نجاحها : (ياسين , 2006 : 4)
تكاليف المعلومات : إذ أن تكاليف المعلومات تتمثل أصلاً في الأعباء التي يتحملها الفرد الضاغط (السياسي) في سبيل حصوله على المعلومات التي تحكمه من تبني موقف معين مؤيد أو معارض، ثم تدفعه بعد ذلك للاندماج في جماعات ضغط معينة ، وتسمح تكاليف المعلومات في العملية السياسية بتغييرات في الإجراءات المحاسبية.
2. تكاليف التنظيم : وهذه تحد تكاليف التنظيم وحجم الأعباء التي تتحملها مجموعات المصالح في العملية السياسية تتمثل مجموعة المصالح والضغط تكاليف المعلومات لتقرير أثر المداخل المختلفة لدعم مصالحها في جهد منظم وفعال مع السياسي الذي يتصرف وفق هذه المصالح .
3. تكاليف التوقيت : ويضيف الباحث هذه الخاصية وتمثل وقت الحصول على المعلومات قد يكون في وقت انتهى في حجم التأثير وبالتالي لا يكون للسياسة دور .

ثالثاً : دور السياسة في تحقيق أهداف الوحدة على المستوى الجزئي :

وقد تم تلخيص ذلك الدور في ثلاثة توجهات رئيسة من حيث مبدأ السياسة: (Wanderley Cullen, 2011 : 168)

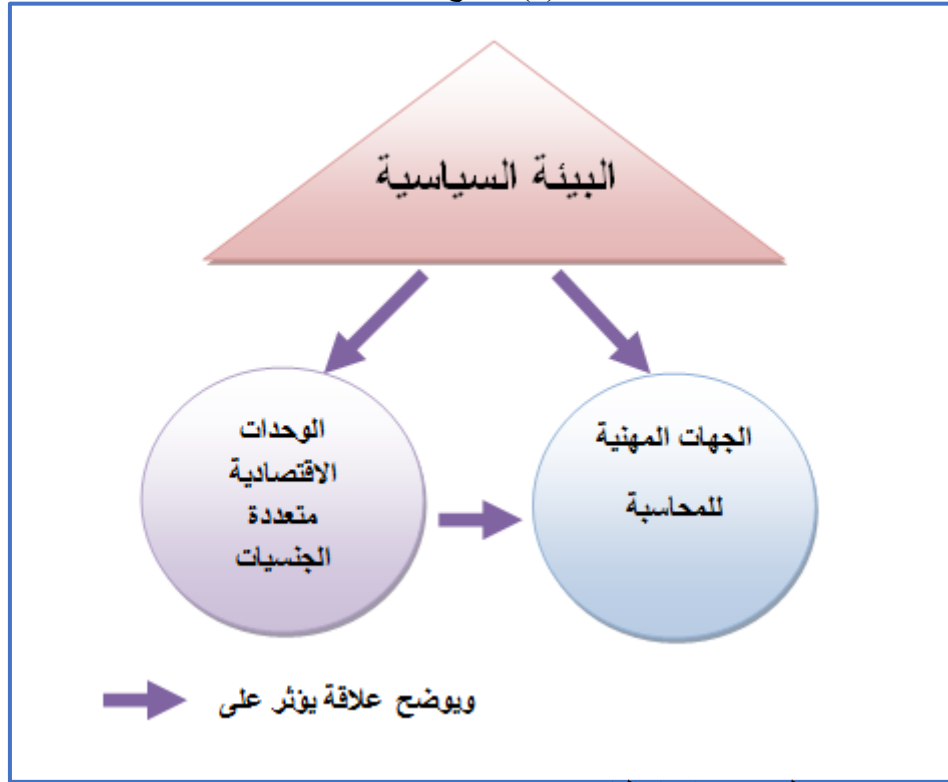
1. فتح الأسواق أمام الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة وتسهيل التجارة الخارجية المباشرة والاستثمار.
2. الحد من التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد من خلال الخصخصة، فضلاً عن زيادة الدور التكنوقراطي للوزارات الاقتصادية - من خلال وفرض الانضباط المالي، والميزانية المتوازنة، والإصلاح الضريبي.
3. زيادة أهمية السوق في تخصيص الموارد وجعل القطاع الخاص الأداة الرئيسية للنمو الاقتصادي - من خلال إلغاء الضوابط التنظيمية، وحقوق الملكية الآمنة، والتحرير المالي.

رابعاً : دور السياسة في المحاسبة :

كما وضح سابقاً مفهوم السياسة لذا يمكن أن يبين تأثيرها وانعكاساتها المباشرة في العملية المحاسبية حتى سارت المحاسبة باتجاه التسييس في دول ومظاهر عدة بحيث لم يكن هناك أي شك في كون البيئة التي تعمل بها المحاسبة هي بيئة سياسية ، إذ أن مخرجات النظم المحاسبية ذات تأثير اجتماعي وإن سلوكية وتوقعات العديد من الأفراد وحتى الأحزاب السياسية يمكن لها أن تتأثر بما تحويه من أرقام وبالتالي فإن السياسة في أحيان كثيرة باتت يبدو من الواضح إن هناك توجه المحاسبة أي اعترافاً بالصالح العام للكشوفات المالية ، وعليه فليس من المستغرب أن يكون مجلس معايير المحاسبة المالية مؤسسة أو هيئة سياسية وبالنسبة فان عملية اختيار بديل محاسبي مقبول ما هي إلا عملية سياسية ، وعليه يجب على مجلس معايير المحاسبة المالية بان يأخذ بنظر الاعتبار وبشكل صريح بالأوجه السياسية (كام , 2000 : 758).

ويرى الباحث إن تأثير السياسة على المحاسبة يكون من اتجاهين : الأول أما أن تؤثر الأطراف السياسية على الجهات المهنية للمحاسبة مباشرة ، أو الاتجاه الثاني قد تكون الجهات السياسية تمتلك حق التصرف في الشركات الكبيرة (متعددة الجنسيات) وبذلك تؤثر على الجهات المهنية للحصول على ما يناسبها لتحقيق أهدافها , ويمكن أن نوضح أثر السياسة على المحاسبة بالشكل رقم 1 الآتي:

شكل (1) يوضح اثر السياسة على المحاسبة



المصدر : إعداد الباحث

خامسا : المعايير المحاسبية الدولية :

تعود بداية نشأة معايير المحاسبة الدولية إلى عام 1973 ، حيث تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بلندن، نتيجة لاتفاق هيئات محاسبية مهنية في عشر دول وهي: أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، أيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هذه الهيئة إلى تحقيق التوافق المحاسبي على المستوى الدولي، وقد تمكنت من إصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية IAS والنشرات التفسيرية ، و يهدف مجلس IASB إلى العمل على تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية، وتحقيق قدراً من التوافق بين الممارسات المحاسبية الدولية وذلك ما يلي (Obert, 1994 : 13) :

- المشاركة في مناقشة القضايا المحاسبية المطروحة دولياً حول المعايير المحاسبية الدولية.
 - العمل على تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع السياسة المحاسبية للدول التي لم تتبنى معايير وطنية.
 - استخدام المعايير المحاسبية الدولية كقاعدة أساسية لإنشاء معايير محاسبية وطنية.
 - المقارنة بين المعايير الدولية والمعايير الوطنية وذلك بغية القضاء على الفروقات الجوهرية الموجودة بينهم.
 - إقناع الدول بامتيازات تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.
- وقد تولت اللجنة وضع معايير المحاسبة الدولية حيث أصدرت 41 معيار إلى غاية عام 2000 ، ثم تم دمج بعض المعايير في أخرى وإلغاء بعض منها فوصل عددها لغاية عام 2011 إلى 29 معيار ، ويتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية لجنة أخرى يتعلق عملها بوضع تفسيرات للمعايير التي يتم إصدارها ويطلق عليها اسم "لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية "SIC" حيث أصدرت اللجنة 34 تفسيراً منذ تأسيسها في عام 1977 لغاية نهاية عام 2000 ، وتم فيما بعد دمج كثير من هذه التفسيرات ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة. (Nahmias, 2004 : 27)
- وفي بداية عام 2001 تم إعادة هيكلة IASB ومن بين الإجراءات الأساسية التي تم اتخاذها هو تغيير اسم اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، وتغيير اسم المعايير المحاسبية الدولية القادمة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ، مع الإبقاء على المعايير السابقة IAS ، وكذلك تمت مراجعة العديد من معايير المحاسبة الدولية IAS ، و أعيدت تسمية لجنة التفسيرات SIC لتصبح تسمية لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية IFRIC ، كما تجدر الإشارة إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قام بإصدار 16 معياراً للتقارير المالية IFRS لغاية عام 2016. (بوقفة و حميداتو , 2014 : 549)

1- مفهوم المعايير المحاسبية الدولية :

إن ميل البشر للمعايير ينبع من المبادئ العامة التي تمت صياغتها منذ القدم في تطور المجتمع الإنساني والتي لا يمكن تحديد أصلها، هذه المفاهيم أو المبادئ العامة خدمت كمعايير للحكم على السلوك الإنساني، ومن ذلك العدالة، الإنصاف، الحقيقة، الكرم، الصداقة والجمال. (العبدلله والجواي، 2011 : 4)
لذا يمكن تعريف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. (حمدان، 2011 : 2)
وبالتالي تعرف المعايير المحاسبية بأنها بيان لتحقيق التوافق والتنسيق فيما بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية للوحدة، وهذا يساعد على جعل الكشوفات المالية ذات قابلية على المقارنة والفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة فالمعيار يوضع في ضوء الأعراف المحاسبية المتعارف عليها والظروف البيئية السائدة وأساسيات النظرية المحاسبية. (سلوم ونوري، 2009 : 12).

2- منافع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية :

يحقق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الكثير من المنافع، أهمها: (الاسعد، 2013 : 265)
أ- الدخول إلى أسواق المال العالمية والعربية، فقد سمح تطبيق المعايير الدولية للشركات الأوروبية مثلاً بالاستفادة من أسواق المال الأمريكية خصوصاً بورصة Street Wall في نيويورك وكذلك بدأت بوادر تداول بيني في أسواق المال للشركات المساهمة في دول الخليج، نظراً لكونها تعتمد عموماً معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد تقاريرها المالية.

ب- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

ت- إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاماً على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق العربية وحتى الدولية.

ث- توافر معايير محاسبية دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربياً ودولياً.

ج- بدأت دوائر ضريبة الدخل في كثير من الدول تشترط تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تقديم إقرارها الضريبي.

3- دور الشركات الكبرى في وضع المعايير المحاسبية الدولية وإصدارها :

إن مجلس معايير المحاسبة الدولية تترأسه مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهي مؤسسة غير هادفة للربح أنشئت بموجب قانون الولايات المتحدة، وتتولى مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مراقبة 22 من الأمضاء الذين تعهدوا بالعمل من أجل المصلحة العامة، إن الهدف الرئيسي لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو وضع مجموعة واحدة مفهومة من معايير الجودة العالية والقابلة للتنفيذ والمقبولة عالمياً والتي تستند إلى مبادئ واضحة.

ويتألف أعضاء من الجهات الآتية : (المفوضية الأوروبية، وكالة الخدمات المالية اليابانية، لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، لجنة الأسواق الناشئة التابعة للمنظمة IOSCO، اللجنة الفنية التابعة للمنظمة IOSCO، هيئة الأوراق المالية البرازيلية CVM، لجنة الخدمات المالية في كوريا FSC، لجنة بازل للرقابة المصرفية) وهذه المؤسسات هي التي تدير اجتماعات المجلس، إن تلك الهيئات تؤثر بشكل أو بآخر على عملية وضع المعايير لأنها جهات مشرفة لكبرى الشركات العالمية وبالتالي فهي تسهم في فرض ضغوطات واتفاقات لوضع معايير لحساب مصالحها. (Jamburia, & Lankeviciute, 2015 : 31)

سادساً : الفساد المحاسبي الناجم عن إصدار المعايير في بيئة متغيرة :

الفساد لغة : في معاجم اللغة في الأصل "فسد" ضد صلح و الفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل و تلف و خروج الشيء عن الاعتدال و نقيضه الصلاح، **الفساد اصطلاحاً :** هو سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة لتحقيق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستخدمها أو يبتزها و هذا ما اتفق عليه كل من تعريف البنك الدولي و صندوق النقد الدولي بتقريره لسنة 1996. (ليلي، 2010 : 4)، ومن أنواع الفساد منها **الفساد الإداري** هو انحراف أو خلل في مسار عمل الوظائف الإدارية عن شكلها السليم، من خلال استخدام الموظف صلاحياته المهنية لتحقيق مصلحة خاصة أو لتحقيق مكسب مالي، و **الفساد المالي** يتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات. (سفيان، 2012 : 5)

الفساد المحاسبي وهو من أخطر أنواع الفساد والذي ينجم عن المرونة في الطرائق والإجراءات المحاسبية النابعة من المعايير المحاسبية الدولية الناتجة عن قرارات الجهات السياسية و، ويعزو هذا السبب إلى : (ياسين، 2006 : 4)

1. إن المنظمات التي تسيطر على أعمال المحاسبة تمثل كيانات سياسية ومن ثم فإن عملية اختيار الأسس والقواعد والمعايير المحاسبية هي عملية سياسية.
2. إذ ينشأ حالة الصراع بين مجموعات المصالح الذي يحاولون التعايش في طبيعة واتجاه التغير داخل مهنة المحاسبة والمجتمع والوظيفة المحاسبية وتهتم بالمدخل والتي تكون من اطراف لديهم مصالح متصارعة.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث اختبار نتائج البحث من خلال توزيع استمارة استبانة الكترونية على ذوي الاختصاص واصحاب الخبرة واجراء التحليل الاحصائي من خلال spss ومن ثم اختبار الفرضيات , ولغرض اكمال الجانب ذلك تم الاعتماد في احتساب درجة الإجابات للأسئلة الخاصة باستمارة الاستبانة وهي تعكس رأي عينة البحث وكالاتي:

جدول (1) درجة الاجابات

الدرجة	5	4	3	2	1
الاجابة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً

المصدر: إعداد الباحث

ومن ذلك تم احتساب الوسط الحسابي لفقرات الإجابة كالاتي:

جدول (2) درجة الوسط الحسابي

الوسط الحسابي	4.20 الى 5	3.40 الى 4.19	2.60 الى 3.39	1.80 الى 2.59	من 1 الى 1.79
الرأي	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً

المصدر: إعداد الباحث

تم احتساب طول الفئة الوسطية من خلال ($5 \div 4$) والتي تساوي 0.80 أي ان المسافة بين الإجابات أربعة فئات تبدأ من (5) وتنتهي (1).

اولا : المتغيرات الديمغرافية : يتضح من تحليل إجابات القسم الأول من الاستبانة والمعرضة في الجدول رقم (3) أن نسبة (50%) من أفراد العينة يحملون شهادة ماجستير ونسبة (37.5 %) من حملة شهادة الدكتوراه في حين ان حملة البكالوريوس يشكلون نسبة (12.5 %) وتبين النسب بدور اصحاب الاختصاص والخبرة الاكاديمية بتعزيز موضوعية الاجابات، كما يتضح ان معظمهم من تخصص المحاسبة حيث تشكل نسبة (92.5 %) و باقي الاختصاصات تتراوح بين (1.25 – 2.5 %) .

اما ما يخص سنوات الخبرة المهنية فتشكل اعلى نسب من ذوي الخبرة الاقل وتشكل (32.5%) , ثم ذوي الخبرة الاكثر من 20 سنة بنسبة (25%) ، في حين تتراوح النسب بين (11.25 - 18.25 %) لا اصحاب الخبرة بين سنوات الاكثر من 5 الى الاقل من 20 سنة , وكما مبين في الجدول الاتي :

جدول (3) المتغيرات الديمغرافية

الاجابة	الخصائص		الفئات
	النسبة	العدد	
المؤهل العلمي	37.5 %	30	دكتوراه او ما يعادلها
	50 %	40	ماجستير
	-	-	دبلوم عالي
	12.5 %	10	بكالوريوس
	100 %	80	المجموع
التخصص	92.5 %	74	محاسبة
	1.25 %	1	علوم مالية و مصرفية
	2.5 %	2	إدارة أعمال
	2.5 %	2	اقتصاد
	1.25 %	1	اخرى
	100 %	80	المجموع
سنوات الخبرة	32.5 %	26	اقل من 5 سنوات
	11.25 %	9	من 5 سنوات- اقل من 10 سنوات
	18.25 %	15	من 10 سنوات- اقل من 15 سنة
	12.5 %	10	من 15 سنة- اقل من 20 سنة
	25 %	20	اكثر من 20 سنة
	100 %	80	المجموع

المصدر: إعداد الباحث

ثانياً : تحليل النتائج : وبعد الاطلاع على تحليل أفراد عينة البحث يتم تحليل النتائج الخاصة بإجابات عينة البحث من خلال مجموعة المقاييس الإحصائية لتحليل كل فقرة على حده وكالاتي :

1- **اختبار مصداق الفرضية الأولى :** للبعد السياسي أولوية واضحة في التأثير على عملية صياغة المعايير المحاسبية الدولية: إن هذه الفرضية تعطي انطباع بوجود علاقة تأثير بين البعد السياسي وصياغة المعايير وكما موضح في أدناه:

جدول (4) تحليل فقرات الفرضية الأولى

الفقرات	Range	Variance	Std. Error of Mean	Std. Deviation	Mean	الراي
1. نجحت جماعات ضغط دولية معينة سواء بنفسها أو من خلال مؤسسات تمثلها في بلورة الصياغات المعتمدة في مضامين المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة حالياً.	4.00	.854	.10334	.92427	3.8625	اتفق
2. المحاسبة بطبيعتها ذات تأثير متبادل مع بيئتها وبالتالي يصبح القول ان للمحاسبة تأثير كبير على الأنظمة السياسية والقرارات السياسية وفي الوقت ذاته يمكن أن تتأثر بالضغط السياسي الموجه إليها من قبل تلك الجهات.	3.00	.524	.08092	.72380	4.2125	اتفق تماماً
3. يهدف الكثير من السياسيين من استخدام نفوذهم في تحقيق مصالحهم الخاصة أو جذب الداعمين والممولين لهم وبالتالي تضغط الجهات السياسية على لجان إصدار المعايير المحاسبية الدولية للاستجابة لاحتياجات الشركات الكبرى والمستثمرين الدوليين وأصحاب رؤوس الأموال عند إصدار المعايير.	3.00	.848	.10295	.92084	3.9875	اتفق
4. عندما لا يمكن إرضاء جميع الأطراف المؤثرة والمتأثرة بوضع المعايير المحاسبية الدولية فإن عملية إصدار تلك المعايير تكون غالباً عملية سياسية رغم محاولة اصطيافها بالطابع الفني.	4.00	.757	.09727	.87004	3.5500	اتفق
5. إن وضع المعايير المحاسبية الدولية سببه الأساسي تحقيق مصلحة اقتصادية لجهات سياسية مؤسسة، وبالتالي يصبح القول أن الأخذ في الاعتبار البعد السياسي عند وضع المعايير المحاسبية الدولية لا يكون أمراً مناسباً فحسب وإنما أصبح أمراً حتمياً.	3.00	.889	.10539	.94266	3.6500	اتفق
6. للأرقام والمعلومات المنتجة من قبل النظام المحاسبي تأثير كبير على الأفراد ذوي المصلحة ومنهم السياسيين وبالتالي فهي بالتأكيد ستحظى باهتمام مقليل .	3.00	.467	.07640	.68332	4.1625	اتفق
7. لا تضمن أساليب العمل والإجراءات المعتمدة حالياً عنصرَي الحياد والاستقلالية للجهات المصدرة للمعايير المحاسبية الدولية عند إصدارها لتلك المعايير.	4.00	.906	.10640	.95168	3.5750	اتفق
8. إن إصدار المعايير المحاسبية الدولية وإلزامية تطبيقها على نطاق دولي واسع ليست مهمة سهلة أو مجرد عمل ذات طابع فني يمكن أن تقوم به جهة مهنية لوحدها بدون الحصول على دعم سياسي من أطراف فاعلة على الصعيد الدولي.	4.00	.909	.10659	.95334	3.5500	اتفق

المصدر: إعداد الباحث

يوضح الجدول السابق إن متوسط الإجابات (3.55 - 4.2125) وبانحراف معياري يتراوح (0.683 - 0.953) تتفق بأن هناك تأثير للبعد السياسي في إصدار المعايير المحاسبية الدولية من خلال نجاح بعض الجماعات الضاغطة أو مؤسساتها بالتدخل بمضامين صياغة المعايير، كما إن تلك الجهات قد تستخدم نفوذها في تحقيق مصالحها الخاصة أو جذب الداعمين والممولين لها وبالتالي تضغط الجهات السياسية على لجان إصدار المعايير المحاسبية الدولية للاستجابة لاحتياجات الشركات الكبرى والمستثمرين الدوليين وأصحاب رؤوس الأموال عند إصدار المعايير. ولغرض ذلك تم اختبار فرضية البحث الأولى وكما موضح بالجدول أدناه :

جدول (5) يوضح اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى	Mean	Std. Deviation	Correlation	t-test	t-table	القرار
الأولى	3.818	0.871	0.365	8.815	5.041	تقبل

المصدر: إعداد الباحث

وبلاحظ إن درجة t المحسوبة أكبر من t الجدولية عنده درجة حرية 0.05 ومن ذلك تم قبول فرضية البحث أي إن للبعد السياسي أولوية واضحة في التأثير على عملية صياغة المعايير المحاسبية الدولية أي هناك أطراف مؤثرة وبشكل مباشر على عملية إصدار المعايير.

2- **اختبار مصداق الفرضية الثانية :** يمكن للمحاسبة في جانبها التطبيقي أن تتأثر سلباً بتردي مرتكزاتها الفكرية المستمدة من بيئة تسودها ظاهرة الفساد المحاسبي: تعكس هذه الفرضية ترابط جانبي المحاسبة الفكري والتطبيقي بالتالي فات التأثير السلبي على المعايير (تمثل الجانب الفكري) يعطي نتائج مضللة ينتج عنها الفساد المحاسبي :

جدول (6) تحليل فقرات الفرضية الثانية

الفقرات	Range	Variance	Std. Error of Mean	Std. Deviation	Mean	الرأي
9. هناك تحيز واضح في عملية وضع المعايير المحاسبية الدولية وإصدارها لأجل ضمان مصالح أطراف دولية معينة حتى ولو جرى ذلك على حساب الأطراف المتأثرة الأخرى.	4.00	1.062	.11521	1.03047	3.5375	اتفق
10. ينتج الفساد المحاسبي نتيجة للضغط السياسي التي تمارسها الدول الأعضاء المؤسسة للجنة صياغة المعايير ASC في وضع المعايير المحاسبية الدولية.	4.00	1.131	.11893	1.06371	3.5875	اتفق
11. فرض شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وبعض المنظمات الدولية بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية يشير إلى وجود مصلحة لبعض الأطراف الدولية.	4.00	.759	.09743	.87140	3.5125	اتفق
12. يتم حالياً استخدام ممارسات ضاغطة في عملية وضع المعايير المحاسبية الدولية وإصدارها لتحقيق مصالح معينة للدول المؤسسة.	3.00	.855	.10338	.92470	4.0750	اتفق
13. تؤثر ملكية الشركات الكبرى للدول الأعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى ضمان مصالحها الاقتصادية .	4.00	.733	.09570	.85601	3.6625	اتفق
14. يساهم ملاك الشركات الكبرى الأعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى التأثير بإصدار المعايير المحاسبية الدولية وعدم السماح للأطراف أخرى بالتأثير بشكل مشابه.	4.00	1.107	.11766	1.05235	3.8625	اتفق
15. تتأثر التطبيقات المحاسبية سلبياً تبعاً لعدم حيادية المعايير المحاسبية .	4.00	.884	.10509	.93997	3.4500	اتفق

المصدر: إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن متوسط جميع الإجابات تتفق إلى حد ما حقيقة انخفاض مستوى الموضوعية في عملية إصدار المعايير , وهذا لاشك ناتج عن تدخل الجهات السياسية أو الأطراف المستفيدة والمؤثرة على لجان إصدار المعايير .

ليس من السهل يتم إصدار المعايير فان ذلك يتطلب مجموعة من اللجان والهيئات وان تلك الجهات تتأثر بقرارات السياسيين من قاداتها أو تحاول أن تحيز إجراءات الإصدار إلى جانب الشركات التابعة لها , ان جميع من ذكر يعطي انطبعا بضعف الموضوعية في عملية إصدار المعايير وبالتالي تتأثر التطبيقات المحاسبية بتأثر جانبها النظري وهذا ما أكدت الإجابات حيث شكل متوسط الإجابات (3.45 - 4.075) وبانحراف معياري (0.856 - 1.063), ومن ذلك فان هذا يصب في مشكلة وهي الفساد المحاسبي الناتج من التحيز و الضغوط السياسية لإصدار المعايير المحاسبية الدولية . وعند التأكد من اختبار الفرضية الثانية اتضح لنا الحقيقة الآتية:

جدول (7) يوضح اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية	Mean	Std. Deviation	Correlation	t-test	t-table	القرار
	3.669	0.962	0.302	6.256	5.408	تقبل

المصدر: إعداد الباحث

يلاحظ انه تم قبول فرضية البحث عنده درجة حرية 0.05 أي يمكن للمحاسبة في جانبها التطبيقي من عمليات اعتراف وقياس وإفصاح أن تتأثر بشكل سلبي بتردي مرتكزاتها الفكرية (النظرية) المتمثلة بالمعايير والمستمدة من بيئة تسودها ظاهرة الفساد المحاسبي.

3- اختبار مصادق الفرضية الثالثة : للبيئة السياسية السائدة في ظل نظام العولمة علاقة سلبية بموضوعية المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) : وتبين هذه الفرضية هناك دور فعال للبيئة السياسية في ضعف الموضوعية وكالاتي :

جدول (8) تحليل فقرات الفرضية الثالثة

الفقرات	Range	Variance	Std. Error of Mean	Std. Deviation	Mean	الرأي
1. تصدر لجنة المعايير المحاسبية الدولية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) المعايير المحاسبية تبعاً لحاجة الشركات الكبرى والمستثمرين والتأمين وأصحاب رؤوس الأموال وبالتالي نقل موضوع عتيا.	3.00	.643	.08965	.80190	3.8000	اتفق
1. يتم استخدام المعايير المحاسبية الدولية في ظل نظام العولمة لأغراض سياسية واقتصادية لضمان مصالح مجموعة الدول الراعية.	3.00	.835	.10219	.91403	3.5000	اتفق
1. تستخدم الدول المؤسسة في لجنة المعايير المحاسبية الدولية ضغوط سياسية خلال عملية إصدار المعايير .	4.00	.982	.11077	.99078	3.6750	اتفق
1. تشكل السياسة جزءاً مهماً من عملية وضع المعايير وإصدارها لأغراض التصويت وبصورة غير موضوعية وبوجهة عولمة المعايير المحاسبية الدولية .	4.00	.825	.10157	.90847	3.6000	اتفق
2. تساهم لجنة معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة بإصدار معايير لدعم مصالح الشركات الكبرى دون النظر لنتائج تلك المعايير على الممارسات في الشركات المتوسطة والصغيرة.	4.00	1.087	.11658	1.04268	3.5375	اتفق
2. تجهز لجنة معايير المحاسبة الدولية الشركات الدولية الكبرى المهمة بما تحتاجه من التطبيقات المحاسبية وفقاً لمصالحها ومتطلبات عملها .	4.00	.749	.09677	.86557	4.3125	اتفق تماماً
2. كلما ارتفع مستوى التدخل السياسي في إصدار المعايير المحاسبية الدولية كلما خفض مستوى موضوعيتها .	3.00	.648	.09001	.80505	4.1000	اتفق
2. في مجتمع دولي يؤمن بمبادئ الديمقراطية فان حصول المعايير المحاسبية الدولية على القبول يتطلب مهارة تسويقية في إطار سياسي دولي.	3.00	.620	.08804	.78746	3.9875	اتفق
2. لتكبريات بعض الدول الراعية لنظام العولمة انوائهم في التأثير على اتخاذ القرارات داخل لجان وضع المعايير المحاسبية الدولية .	4.00	.714	.09446	.84485	3.9125	اتفق
2. ترغب بعض الدول في تحقيق أهداف اقتصادية من خلال المحاسبة والتي تعتمد في تطبيقاتها على المعايير المحاسبية الدولية	3.00	.338	.06498	.58122	4.0625	اتفق

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه إن متوسط الإجابات يتراوح (3.5 – 4.3125) وبانحراف معياري تراوح (0.581 – 1.042) وهذا يوضح باتفاق تلك الإجابات بأن استخدام المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة الحالية التي دخلت في المجالات اجمع ذات أغراض سياسية واقتصادية لضمان مصالح مجموعة الدول الراعية لعملية اصدار المعايير المحاسبية الدولية.

حيث اتضح أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) تصدر المعايير المحاسبية تبعاً لحاجة الشركات الكبرى والمستثمرين الدوليين وأصحاب رؤوس الأموال، وبالتالي فإن الموضوعية تقل أي علاقة عكسية مع التدخل السياسي، كما أن حكومات بعض الدول الراعية للعولمة لها أدوات تأثير على متخذي القرارات داخل لجان وضع المعايير المحاسبية الدولية لغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال المحاسبة المعتمدة في تطبيقاتها على تلك المعايير.

وللتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج أعلاه تبين إن قيمة (t) المحسوبة عند درجة حرية 0.05 كما في الجدول الآتي:

جدول (9) اختبار فرضية البحث الثالثة

الفرضية الثالثة	Mean	Std. Deviation	Correlation	t-test	t-table	القرار
	3.848	0.854	0.271	9.344	4.587	تقبل

المصدر: إعداد الباحث

ومن الجدول السابق يمكن قبول فرضية البحث الثالثة، مما يدل إن للبيئة السياسية السائدة في ظل نظام العولمة أي تطور العلوم المحاسبية وعلاقتها بالعلوم الأخرى تكون علاقة سلبية بموضوعية المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) بسبب تحيز المعايير لخدمة فئة معينة دون أخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات : توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1. السياسة علم وفن تسيير الأمور لصالح جهة معينة مستفيدة على حساب إطراف أخرى.
2. المحاسبة نظام مفتوح وملئصق بالبيئة المحيطة لذا فهو يتأثر بالتغيرات ومنها السياسية وبحكم قوانينها.
3. تعد المعايير المحاسبية الدولية على أنها قواعد عامة توجه وترشد الممارسة العملية (التطبيقية) في المحاسبة والتدقيق.
4. الهدف الرئيسي لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو وضع مجموعة واحدة مفهومة من معايير الجودة العالية والقابلة للتنفيذ والمقبولة عالمياً والتي تستند إلى مبادئ واضحة لتنظيم العمل المحاسبي.
5. يعبر عن الفساد الإداري هو انحراف أو خلل في مسار عمل الوظائف الإدارية عن شكلها السليم، أما الفساد المالي يتمثل في محمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل، في حين إن الفساد المحاسبي هو المرونة في الطرق والإجراءات المحاسبية النابعة من المعايير المحاسبية الدولية الناجمة عن تدخلات الجهات السياسية.
6. تم قبول فرضية البحث الأولى عنده درجة حرية 0.05 وبانحراف معياري 0.871 لمتوسط الدرجات 3.818 أي إن للبعد السياسي أولوية واضحة في التأثير على عملية صياغة المعايير المحاسبية الدولية وإن هناك أطراف مؤثرة وبشكل مباشر على عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية، كما تم قبول فرضية البحث الثانية بمتوسط درجة الإجابات 3.669 وانحراف معياري 0.962 أي يمكن للمحاسبة في جانبها التطبيقي من عمليات اعتراف وقياس وإفصاح أن تتأثر بشكل سلبي بتردي مركزاتها النظرية المتمثلة بالمعايير والمستمدة من بيئة تسودها ظاهرة الفساد المحاسبي، وكذلك يمكن قبول فرضية البحث الثالثة عند انحراف معياري 0.854 ومتوسط 3.848 إن للبيئة السياسية السائدة في ظل نظام العولمة أي تطور العلوم المحاسبية وعلاقتها بالعلوم الأخرى تكون علاقة سلبية بموضوعية المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) بسبب تحيز المعايير لخدمة فئة معينة دون أخرى.

ثانياً : التوصيات : ومن خلال ما تم استنتاجه يوصي الباحث بالآتي:

1. ينبغي أن يتم اختيار أعضاء اللجنة المصدرة للمعايير المحاسبية الدولية ممن يتمتعون بالاستقلالية الكاملة والخبرة والكفاءة وعدم ارتباطهم بجهات سياسية أو من أصحاب الشركات.
2. أن لا يكون لمتغيرات البيئة السياسية تأثير كبير في عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية وإن تصدر بشكل موضوعي وحيادي.
3. ضرورة تمتع المعايير المحاسبية بحيادية وموضوعية لغرض تقليل المرونة في التطبيق وتوحيد الطرق والإجراءات المحاسبية.
4. يجب التخلص من ظاهرة الفساد المحاسبي كونها أخطر أنواع الفساد من خلال إضعاف التدخل السياسي في إصدار المعايير المحاسبية.

5. على الباحثين والمختصين زيادة الاهتمام والدراسة في موضوع عولمة المعايير المحاسبية وضغوطات البيئة السياسية على الجهات المصدرة لها وانعكاسه السلبي على التطبيقات العملية.

المصادر:

1. الأسعد , آلاء مصطفى , المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , 2013 .
2. سفيان , نقماري , الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي , جامعة محمد خيضر – بسكرة , الجزائر , 2012 .
3. العبدلله , رياض , طلال الجبائي , الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية ودورها في قياس وتوزيع الثروة للمجتمع , بحث منشور , 2011 .
4. سلوم , حسن و بتول محمد نوري , دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية , جامعة الزرقاء , الاردن , 2009 .
5. ليلي , بن زرقعة , (2015) الفساد الإداري والشفافية , رسالة ماجستير منشورة , جامعة دكتور يحيى فارس , الجزائر .
6. كام , فرنون , نظرية محاسبية , ترجمة د. رياض العبدلله , بغداد , العراق , 2000 .
7. ياسين , زهير خضر , البعد السياسي لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية , كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , ع 11 , 2006 .
8. Obert , Robert, *Pratique Internationale de la Comptabilite et de L'audit*, dunod, paris, 1994 .
9. Nahmias , Muriel, *l'essentiel des normes IAS/IFRS*, Editions d'Organisation, paris 2004.
10. Nikos, Sykianakis & Athanassios Bellas, *Organization Politics and the Role of Accounting* , European Research Studies, Volume XIV, Issue 3, 2011.
11. Jamburia, Miranda & Viktorija Lankeviciute, *Political Influences on the IASB Accounting Standard-Setting: The Case of the Leases Standard* , Lunds universitet , Sweden , 2015.